

كلمة الدكتور أياد علاوي نائب رئيس جمهورية العراق

مُنْتدى الدوحة الخامس عشر

11 - 13 مايو 2015م

حضرة الأخ صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني المُحترم

أمير دولة قطر

حضرة الأخ صاحب السمو الشيخ عبد الله بن حمد آل ثاني المُحترم

نائب أمير دولة قطر

معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير داخلية

دولة قطر المُحترم

أصحاب السمو والسيادة المُحترمين

حضرات السيّدات والسادة الحُضور المُحترمين

السلام عليكم ورحمة الله

أغتنم هذه الفرصة لأعبّر عن بالغ الشكر والتقدير لأخوتي أصحاب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، والشيخ عبد الله بن حمد آل ثاني، والشيخ عبد الله بن ناصر آل ثاني، ولشعب وحكومة دولة قطر الشقيقة، على الدعوة الكريمة، والجهود المُخلصة لإنجاح فعاليات مُنتدى الدوحة، مُتمنياً التوفيق لهذا الجُهد الدولي المُشترك في وضع تصوّرات لمواجهة التحدّيات التي تعصف بالمنطقة والعالم، ويُساهم في تحقيق تطورات شعوبنا نحو السلام والاستقرار والتنمية.

إن الإرهاب والتطرّف والطائفية السياسيّة بأشكالها المُتعدّدة هي من أبرز التحدّيات وتقع في مُقدّمة عوامل التهديد الجديّ لكياناتنا الوطنيّة ونسيج مُجتمعاتنا، ولمُنجزات الإنسان الحضاريّة أيضاً.

وللأسف، فإن التدخلات الخارجيّة ودعم بعض الدول لقوى التطرّف قد فاقم الاحتقانات والأزمات في كل بلداننا، ممّا يُشكل خطراً على شعوبنا وعلى كل المُجتمعات البشريّة، من دون استثناء، حيث أدّت هذه الاحتقانات إلى إفرزات سلبية كثيرة، وفي مُقدّماتها مُتغيّرات ديموغرافيّة بسبب النزوح والتهجير القسري الهائل، الذي تشهده مناطق واسعة في الشرق الأوسط الكبير، حيث بلغ عدد النازحين في سوريا

أكثر من سبعة ملايين نازح ومُهاجر، وفي العراق بحدود ثلاثة ملايين نازح داخل العراق عدا المهاجرين نتيجة الإرهاب والتطهير العرقي والمذهبي، بالإضافة إلى النزوح المُستمرّ من السودان والصومال وليبيا واليمن وأجزاء أخرى من العالم، بالرغم من موت الآلاف غرقاً وجوعاً بحثاً عن حياة كريمة في دول أخرى. ولربما الخطر الأوسع من كل ما يجري هو عندما تؤدّي التغييرات الديموغرافية إلى إعادة رسم خرائط جديدة جغرافية وأخرى مُجمعيّة لبعض الدول في منطقة الشرق الأوسط الكبير وتأثيرات ذلك على دول العالم بأسره.

إن ما يُواجهه العالم اليوم من مخاطر تتلخص في الصراع المرير بين قوى التطرّف والإرهاب من جهة، وقوى الاعتدال والعقلانيّة من جهة أخرى، فضلاً عن اضطراب التوازن العالمي وتصادم الأزمات الاقتصادية العالميّة الخانقة، والتي عطلت قوى الاعتدال في العالم وأدت إلى انكفائها وفشلها في إدارة الصراع لصالح الاستقرار والأمان.

وفي مُقدّمة الفشل هو ما يتعلّق بالقضيّة الفلسطينيّة، وتراجع فرص السلام العادل والشامل كحلّ مقبول لكل الأطراف، لقد أنتجت كل هذه العوامل مناخات سياسيّة ساعدت على تصعيد حدّة التوترات، وأثرت سلباً على نوعيّة الحياة في كل جوانبها.

إن ما يحصل في منطقتنا المهمّة والحيويّة في العالم، خير دليل على أن تفاعل وتداخل الاحتقانات والمآسي، عقّد سبل المُعالجة والحلول وأدّى إلى استمرارها، وساهم في إذكاء التطرّف والتعصّب نتيجة لتفاقم مشاعر الإحساس بالحيف والتمايز والتهميش والاقصاء وفقدان معنى المُواطنة.

فضلاً عن سيطرة الخوف وتراجع الحُرّيّات الأساسيّة، والإصلاحات السياسيّة وتوسّع رقعة العوز والفقر، الذي يلفت أنباء كثيرة في العالم ومنه منطقتنا، وفقدان الهويّة الوطنيّة الجامعة التي حلّ مكانها الجهويّة الضيقة، والطائفية السياسيّة والمناطقية والإرهاب، حيث تسبّب كل ذلك بتهيئة الأرضيّة والحاضنة المُناسبة لتجذير التطرّف عقائديّاً وفكريّاً وسياسيّاً.

مما يستوجب إجراء إصلاحات فوريّة في المفاهيم السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، والنظر في إعادة هيكلّة المؤسّسات الإقليميّة كجامعة الدول العربيّة والدوليّة، كمنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المُتحدة، والتي نأمل أن يُساهم مُنتدى الدوحة في بحثها بعمق.

إزاء كل ذلك فإننا جميعاً مدعوون للعمل على تحقيق أهداف المُنتدى، في إيجاد التقارب بين دول العالم، وتعزيز الحوار البناء وإيجاد الآليات اللازمة، لبحث الأزمات والتي تقوم على اختلاف الرؤى والتوصّل إلى حلها، في سبيل بناء حقوق المُواطنة وإرساء قواعد العدل والسلام.

ولقد دعونا في العراق الذي يُصارع اليوم قوى التطرّف والإرهاب والطائفية السياسية، إلى عقد مؤتمر إقليمي، برعاية دولية، لإيجاد التفاهات على قواعد واضحة في بناء العلاقات السليمة، التي تقوم على تبادل المصالح وتوازنها من جهة، وعلى احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية من جهة أخرى، وإعطاء الفرص الواقعية لتحقيق الأمن والأمان، واستقرار رفاهية شعوبنا ودعم السلام العالمي.

وقد حظيت هذه الدعوة بمباركة البعض، ومنهم السيد أمين عام الأمم المتحدة، كما إننا وعلى الصعيد الداخلي في العراق والمنطقة نكافح لتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية، عبر عدالة تنصف الضحايا وتعاقب المجرمين، وإقامة دولة المؤسسات، وسيادة القانون والمواطنة الحقيقية، التي تنعم بالعدالة والمساواة، كذلك طالبنا بعقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة وأمينها العام، لوضع الحلول والمعالجات، لمشاكل وآفات النزوح، والهجرة القسرية واللجوء السياسي، التي باتت تهدد المنطقة والعالم، والعمل على توفير الظروف للحدّ منها وتقليل تأثيراتها.

إن الاستجابة لهاتين الدعوتين، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، تسهل عمليات التحوّل نحو العدالة والمساواة والتنمية وتكبح الانتهاكات، كما تعزز فرص الأمن الجماعي والوحدة المجتمعية والاستقرار الإقليمي والدولي، وتنشط التعاون في قطاعات الاقتصاد، والتبادل التجاري والثقافي والإعمار والاستثمار والطاقة والاتصالات والإعلام والصحة، وتمنع عسكرة المجتمعات المحلية وسباق التسلح، بين دول المنطقة بما في ذلك حيازة الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، على حساب التنمية والحرية والعدالة الاجتماعية.

في الختام أرجو لمُنْتدى الدوحة الموقّية والسودد،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته